Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences (JEALS) • Vol 7, Sup Issue 5 (2023) • P: 115 - 100
https://journals.ajsrp.com/index.php/jeals
ISSN 2522-3372 (Online) • ISSN 2522-3372 (Print)

Public Expenditures and their Effects on Economic Stability
"The ninth five-year plan in the Sultanate of Oman 2016-2020, an applied sample

Dr. Musallam Salim Mohammed Al-Awaid
Dhofar University | Sultanate of Oman

Received: 23/03/2023
Revised: 03/04/2023
Accepted: 26/04/2023
Published: 30/05/2023

* Corresponding author: malawaid@du.edu.om

Citation: Al-Awaid, M. S. (2023). Public Expenditures and their Effects on Economic Stability "The ninth five-year plan in the Sultanate of Oman 2016-2020", An applied sample. *Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences, 7(5S),* 100 – 115. https://doi.org/10.26389/AJSRP.M230323

2023 © AJSRP • National Research Center, Palestine, all rights reserved.

• **Open Access**

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license

Abstract: The researcher dealt with this topic entitled: Public expenditures and their effects on economic stability in two sections, the first topic entitled: The concept and legality of public expenditures and its elements, and the second topic entitled: The effects of public expenditures on economic stability, then the research concluded with the most important findings and recommendations that the researcher reached, and here we review The most important findings and recommendations are as follows:

1. In no case can legitimacy be overridden in the matter of public expenditures. The legislative authority works to approve aspects of public spending, where the ruler, the ruled, and the three authorities are subject to the principle of legitimacy in the state of law and institutions.

2. Countries seek to keep abreast of global developments in various fields, and thus the volume of expenditures increases annually, and the risk of resorting to borrowing has an impact on the economic stability of countries that may reach the threat of their existence in the event that studied principles are not followed to invest those loans.

3. As long as the ruling regime does not work to curb its desires for public expenditures, the matter warns of a danger through the financial deficits that are generated as a result of those expenditures, while relying on one resource, which is oil, and this is what we noticed in the ninth five-year plan.

Keywords: public expenditures - stability - economy - planning - Sultanate of Oman.

النفقات العامة وآثارها على الاستقرار الاقتصادي
الخطة الخمسية التاسعة بسلطنة عمان 2016-2020 عينة تطبيقية

الدكتور / مسلم سالم محمد العوائد
جامعة ظفار | سلطنة عمان

المستخلص: تناول الباحث هذا الموضوع المعنون بـ: النفقات العامة وآثارها على الاستقرار الاقتصادي في مبحثين، المبحث الأول بعنوان: مفهوم وقانونية النفقات العامة وعناصرها والمبحث الثاني بعنوان: آثار النفقات العامة على الاستقرار الاقتصادي، ثم أختتم البحث بأهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها الباحث، وهنا نستعرض أهم النتائج والتوصيات، وهي على النحو التالي:

1. لا يمكن بأي حال من الأحوال تجاوز المشروعية في مسألة النفقات العامة فتعمل السلطة التشريعية على إقرار جوانب الإنفاق العام حيث يخضع الحاكم والمحكوم والسلطات الثلاث لمبدأ المشروعية في دولة القانون والمؤسسات.

2. تسعى الدول لمواكبة التطورات العالمية في مختلف المجالات وبذلك تزداد حجم النفقات سنوياً وخطورة اللجوء للإقتراض له أثر على استقرار الدول اقتصادياً قد يصل إلى تهديد وجودها في حال عدم إتباع أسس مدروسة لاستثمار تلك القروض.

3. طالمّا النظام الحاكم لم يعمل على كبح جماح رغباته في النفقات العامة، فإن الأمر ينذر بخطر من خلال العجوزات المالية التي تتولد من جراء تلك النفقات، في حين الإعتماد على مورد واحد وهو النفط، وهذا ما لاحظناه في الخطة الخمسية التاسعة.

الكلمات المفتاحية: النفقات العامة – الاستقرار – الاقتصاد – التخطيط - سلطنة عمان.

مقدمة:

إن من المعلوم أنه لا نفقة عامة بدون قانون أو نص تشريعي يجيزها ويضفي عليها الإلزام من حيث جواز صرفها من الموازنة العامة لأي دولة، وأوجه الصرف بعد أن يوجد عقد للنفقة مروراً بتصفية النفقة وأمر الصرف وإنتهاء بالدفع وذلك بشكل عام بخلاف السلف الدائمة والطارئة وفي جميع الأحول فإن الإنفاق العام لا يتم إلا وفق الدستور وللصالح العام، وحيث أن تحول الدول من حارسة إلى متدخلة أو استثمارية حسب الظروف العالمية أدى ذلك إلى إزدياد دورها في الإنفاق الاقتصادي العام لتحقيق أهدافها المختلفة كما أن تلك النفقات لها مجموعة من الآثار الاقتصادية على مستوى الدولة والمجتمع والفرد وكذلك أثرها على الاستقرار الاقتصادي وبالتالي سوف يتناول الباحث هذا الموضوع في مبحثين سيتطرق المبحث الأول إلى مفهوم وقانونية النفقات العامة وعناصرها أما في المبحث الثاني سيتناول آثار النفقات العامة على الاستقرار الاقتصادي، متخذاً الخطة الخمسية التاسعة في سلطنة عمان 2016-2020م عينة تطبيقية وتحليلية لهذه الدراسة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في ندرة البحوث العلمية في شأن النفقات العامة وأثرها على الاستقرار الاقتصادي وتطور الحياة الحديثة وما يتبعه من إزدياد الإنفاق العام في الدول لمواكبتها مع التنمية والتطور الأمر الذي يحتاج معه دراسات متخصصة في شأن إيجاد نوافذ قانونية سريعة تغلق في وجه من يقول بعدم مواكبة القانون للتطور الاقتصادي من جانب وتحد من ظاهرة التلاعب بالمال العام من جانب آخر كما أن تحفيز الإنفاق العام لإيجاد الاستقرار الاقتصادي يتعين أن يتم بأسس وضوابط علمية مدروسة تساعد الدول لعبور بسلام في مجريات الحياة الحديثة بدون مخاطر تعتريها.

أهداف الدراسة:

تكمن أهداف هذه الدراسة في هدفين رئيسيين، هما:

الهدف الأول هدف علمي من خلال ما ستساهم فيه من زيادة القيمة العلمية للبحث العلمي في شأن النفقات العامة وأثرها على الاستقرار الاقتصادي الذي سيؤدي بلا شك للإستفادة منها من قبل الباحثين في هذا المجال.

الهدف الثاني هدف عملي وذلك لإيجاد التوصيات اللازمة للدول بشكل عام وسلطنة عمان بشكل خاص نحو تحقيق ما تصبوا إليه المذاهب السياسية للدول في شأن الإنفاق العام المؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي نحو أسس مدروسة تلافي من خلالها للتبعات المالية التي قد تلحق بالدول وتضعها في مخاطر لا تحمد عقباها.

مشكلة الدراسة:

أتت فكرة هذا البحث من خلال استشعار الباحث لأهمية النفقات العامة بالنسبة للجهاز الإداري للدولة من ناحية ومن ناحية أخرى أهميتها للاقتصاد القومي بشكل عام، حيث نجد النفقات العامة للدولة تلعب دوراً رئيسياً في توجيه الاقتصاد بوجه عام، ومما لا شك فيه بأن الموازنة العامة للدولة بشقيها النفقات العامة والإيرادات العامة، سوف تسهم في عمق فجوة – إيجاباً أو سلباً – الآثار الاقتصادية.

من هنا نستطيع القول بأن قانونية النفقة العامة واجبة وملحة خاصة في شأن إجراءات الصرف والتقيد بها، وفق القنوات القانونية التي تنضم "عقد النفقة وأمر النفقة وتصفية النفقة" ولسوف يكون لهذا الإلتزام الأثر الإيجابي في شأن الوصول إلى ميزانية متزنة دون ظهور عجوزات مالية توسع من عبء الدين العام.

إلا إنه وللأسف نجد بأن سنوات الخطة الخمسية التاسعة جميعها مرت بمرحلة عجز من حيث المخطط والفعلي بإستثناء السنة الأولى 2016 حيث تساوت النفقات المخططة مع النفقات الفعلية، وهذا يعزى إلى أن وتيرة النفقات العامة في اتجاه الصعود دائماً، ففي عام 2017 المخطط لنفقات العامة 11700 مليون ريال عماني في حين الفعلي 12700 مليون ريال عماني، أي نسبة عجز بواقع 1000 مليون ريال عماني، أما عام 2018 المخطط 12500 مليون ريال عماني، في حين الفعلي 13300 مليون ريال عماني، أي نسبة عجز 800 مليون ريال عمان، وفي عام 2019 المخطط 12900 مليون ريال عماني، والفعلي 13900 مليون ريال عماني، أي نسبة عجز بقيمة 1000 مليون ريال عماني، وأخيراً عام 2020 المخطط 13200 مليون ريال عماني، والفعلي 14100 مليون ريال عماني، نسبة العجز 900 مليون ريال عماني، من خلال هذا التحليل للنفقات العامة في الخطة الخمسية التاسعة يتضح بأن إجمالي العجز يساوي 3700 مليون ريال عماني، وهذا الأمر قد حقق الهدف الرئيسي من هذه الدراسة حيث أن حجم النفقات العامة بإتجاه الصعود دائماً نظراً لتزايد حاجات الشعوب والمجتمعات بإستمرار.

وتظهر مشكلة الدراسة في أمرين أساسيين وهما:

الأمر الأول: تقصير أو إهمال أو فساد من فوض له أمر الصرف وقيامه بعملية صرف النفقة العامة دون توخي المصلحة العامة وعدم تطبيق النصوص القانونية في شأن الصرف أو السعي لإيجاد الثغرات القانونية لتحقيق المصالح الخاصة به أو بغيره دون النظر إلى حرمة المال العام ويتعين وجود نصوص قانونية لايمكن إيجاد ثغرات لتجاوزها إلى الوصول للكمال النسبي من جانب وإيجاد حلول قانونية في شأن أي تقصير أو إهمال في شأن صرف النفقة العامة.

الأمر الثاني: إن الإنفاق العام بلاشك يؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي في الدول من خلال الإنفاق على القطاعات الرئيسية التي تقوم بها الدولة "دفاع وأمن وعدالة" وما يتبع ذلك من تشجيع رأس المال الأجنبي والشركات العالمية للإستثمار الداخلي، ومن ثم نمو الاقتصاد واستقراره، إلا أن الدول تتكبد إنفاق ضخم في غير الأمور الأمنية التي تمهد معه أرضها للإستثمار العالمي بل يتعدى ذلك للإنفاق في أوجه اقتصادية بحتة لتشجيع الإستثمارات أو دعم شركات وطنية أو غيرها من الأهداف التي ستؤدي إلى استقرارها اقتصادياً وبالتالي فإن الدول الفقيرة لن تستطيع القيام بالإنفاق المطلوب، نظراً لتميز تلك النفقات بالضخامة وبالتالي قد تلجأ للإقتراض الأمر الذي يؤدي إلى مخاطر على بقاء الدولة ومن ثم يتعين إيجاد وسائل أكثر أمان لتلك الدول لاستقرارها اقتصادياً ونموها تدريجياً.

فرضيات أو تساؤلات الدراسة:

تثير هذه الدراسة مجموعة من التساؤلات يتعين علينا أن نجد لها إجابة في نهاية هذا الدراسة، وسوف نلخصها في الآتي:

1- كيف يمكن التوفيق بين الصبغة القانونية للإنفاق العام من حيث جمود النصوص القانونية وبين ما يتطلبه الاقتصاد العالمي المتنامي والمتطور من إنفاق على وجه السرعة من حيث إقتناص الفرص؟
2- إن المذهب السياسي للدول يحدد توجه الإنفاق العام فما أثر ذلك على الاستقرار الاقتصادي سلباً وإيجاباً؟
3- هل يكفي أن تنفق الدول في شأن بسط الأمن والأمان وتهيئة المناخ المناسب للإستثمار على أرضها فقط أم يتعين عليها الإنطلاق نحو الإنفاق في جوانب أخرى حديثة اقتصادية وتقنية وإستثمارية لإستتباب الاستقرار الاقتصادي فيها؟
4- ماهي المخاطر على الدول الفقيرة التي تسعى لمواكبة التطورات العالمية التي تحتاج لضخامة إنفاق توفره عبر الإقتراض؟

منهج الدراسة:

لكي تصل هذه الدراسة إلى تحقيق أهدافها لا بد لها أن تتبع المناهج التالية وهما:

المنهج التحليلي: من خلال تناول النصوص القانونية وتحليلها وإسقاطها على النفقات العامة.

المنهج الوصفي: من خلال وصف الظواهر والمشكلات ذات العلاقة بالنفقات العامة بطريقة علمية للوصول في نهاية الأمر إلى تفسير منطقي محدد لتلك الظواهر والمشكلات.

المنهج التطبيقي: من خلال تطبيق نتائج الخطة الخمسية التاسعة في سلطنة عمان، لتبرهن تصاعد النفقات العامة سنة بعد أخرى.

مصطلحات الدراسة:

(النفقة العامة -قانونية النفقة العامة -أمر الصرف – تصفية النفة – الآثار الاقتصادية – الاقتصاد القومي – الموازنة – الميزانية -الدين العام)

الدراسات السابقة:

1. السعدونى، أحمد هادى عبدالواحد. "دور النفقات العامة في التوزيع." مجلة جامعة بابل - العلوم الانسانية مج28، ع6 (2020): 180 - 199.
2. بن سماعين، حياة، و دنيا فتاح. "النفقات العامة ضمن محددات النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية للجزائر من 1990 إلى 2017." مجلة معهد العلوم الاقتصادية مج23، ع2 (2020): 685 - 702.
3. رابح، شراك، و شراك زبير. "النفقات العمومية." مجلة الميدان للدراسات الرياضية والاجتماعية والانسانية مج4، ع1 (2021): 187 - 195.
4. حمازة، محمد، و دراجي كريمو. "ظاهرة تزايد النفقات الحكومية: أسبابها وإجراءات ترشيدها في الجزائر خلال الفترة 2010-2018." المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والانسانية مج9، ع2 (2021): 8 - 22.
5. عبدالعظيم، حمدي. "ظاهرة تزايد النفقات العامة: (أسبابها ونتائجها)." في المؤتمر العلمي السنوي العاشر للاقتصاديين المصريين: السياسة المالية في مصر 1974 - 1984 القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، (1985): 47 - 102.
6. حسام الدين، قاسمي، و أحمد بوبكر سلامى. "تطور النفقات العمومية وتأثيرها على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية حالة الجزائر خلال الفترة 1970 - 2014" رسالة ماجستير. جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، ورقلة، 2016.

من خلال الإطلاع على هذه الدراسات والاستعانة بها في الكثير من جوانب هذه الدراسة، إلا أنه إتضح لنا بأن هذه الدراسة تفرق عن تلك الدراسات بأنها حاولت الربط بين عوامل ثلاثة تعتبر ذات روابط وثيقة بالنفقات العامة، وهي:

أولاً: النزعة القوية جداً من قبل السلطة التنفيذية في زيادة وتيرة النفقة العامة.

ثانياً: الأسس والنظريات والقواعد والمبادي التي تعتبر خلفية علمية للنفقات العامة، والتي على السلطة المالية التقيد بها قدر الإمكان.

ثالثاً: القوانين والتشريعات التي تصدر عن السلطة التشريعية، والتي أيضاً يجب أن تكون مستسقاة من الأسس والنظريات والقواعد والمبادي الخاصة بالنفقات العامة.

المبحث الأول: مفهوم وقانونية النفقات العامة وعناصرها

سوف يتناول الباحث في هذا المبحث عنصرين الأول تم تخصيصه للتعرف على مفهوم النفقات العامة ومدى قانونيتها، أما المبحث الثاني سيتطرق فيه حول عناصر النفقة العامة الخمسة وذلك قبل الإنتقال للمبحث الثاني كتمهيد لآثار النفقات العامة على الاستقرار الاقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم النفقات العامة.

إن من الملائم للتعرف على مفهوم النفقة العامة أن نقوم بتعريفها وبيان أهميتها ومن ثم التعريج على تعريف علماء المالية العامة، والتمييز بينها وبين نفقة الشخص الطبيعي لكي نصل إلى تعريف القانون لها ومدى قانونيتها وذلك وفق الفروع الخمسة الآتية:

الفرع الأول: تعريف النفقة العامة وأهميتها.

تعددت التعاريف للنفقة العامة وقبل أن نتطرق لمفهومها كما ورد لدى فقهاء المالية يمكن أن نقول بأنه "تعرف النفقات العامة (Public expenditure) بأنها جميع المبالغ النقدية التي تدفعها السلطات المحلية حكومة كانت أم بلديات أم حكومات الولايات إذا كان هنالك ولايات في البلد من أجل تلبية احتياجات الأفراد في الدولة وخدمة مصالحها، ويكون الإنفاق في داخل الدولة نفسها كالإنفاق على التعليم والصحة والضمان الاجتماعي والبنى التحتية، أو إنفاق خارجي للبلدان الأخرى كالمنح والهبات والقروض من أجل خدمة مصالح الدولة السياسية، ويكون الإنفاق عاماً فقط إذا تم صرفه من قبل المؤسسات الحكومية أو الأشخاص ذوي السلطة في الحكومة بإسم الحكومة ويستبعد من الإنفاق الحكومي الإنفاق الشخصي الذي يدفعه أصحاب السلطة تطوعاً.[1]

كما أن النفقات العامة لها أهمية كبيرة على مستوى الفرد والدولة من زيادة دخل الأفراد ونقل أدوات الإنتاج ، وحيث أن تلك النفقات تصرف "لأهداف معينة وواضحة للتنمية الاقتصادية والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي وتعزيزه، ومنها تعزيز التنمية الاقتصادية السريعة الناجمة عن ضخ النقود في الأسواق عن طريق الدعم الحكومي المباشر للأفراد أو دعم السلع والخدمات لخلق حالة من الطلب السريع وذلك لمنع حدوث كساد اقتصادي عند استمرار الركود لفترة من الزمن أو عن تنمية التجارة من خلال دعم السلع المحلية لتخفيض سعرها وزيادة الطلب عليها وتعزيز التنمية الريفية عن طريق بناء البنى التحتية اللازمة للريف والقيام بمشاريع استثمارية تفيد سكان الريف وتطوير القطاعات الزراعية والصناعية عن طريق دعم الصناعات والزراعات بالقروض الاستثمارية أو المنح أو الإعفاءات على الصادرات أو تخفيض الضرائب على المستثمرين في هذه القطاعات والمساهمة في ارتقاء مستوى الدولة وبنائها وتحديث بنيتها التحتية عن طريق بناء الموانئ والمطارات والشوارع وغيرها".[2]

الفرع الثاني: تعريف علماء المالية العامة للنفقة.

إن مفاهيم علماء المالية العامة للنفقة العامة جاءت حسب ميولهم الفكري والمذهبي " فهناك من يقول بأن النفقة هي مبلغ من المال يخرج من خزينة الدولة سداداً لحاجة عامة ، وقال آخرون بأنه مقدار ما ينفقه القائمون بالأمر من نقود في مصالح المجتمع العمومية ، وقول آخر بأنه مبلغ نقدي يقوم بدفعه شخص عام من أجل إشباع حاجات عامة ، وقول بأنه مبلغ من النقود تنفقه الدولة لغرض تحقيق نفع عام ، وآخر بأنه مبلغ من المال يصدر عن الدولة أو عن أي شخص معنوي عام بقصد تحقيق منفعة عامة ، وقول بأنها تلك النفقة التي تقوم بإنفاقها جهة

(1). وزارة المالية بسلطنة عمان، النفقات العامة، 2022 https://www.mof.gov.om/FinancialPublications

(2). خصاونة 2014، ص27 – ص.61

عامة ، وقول بأنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة وذهب العالم بودان في فرنسا ووليم بتي في إنجلترا بالقول بأن كل نفقة هي من الناحية الاقتصادية ذات نفع محقق إذا هي تدعوا على الأقل إلى تداول النقود فتنشط الأحوال الاقتصادية ويعم الرخاء.

" كما عرف كوهلر النفقات الحكومية بأنها المبالغ المخصصة لمواجهة الالتزامات الحالية والمستقبلية، كما أنها تمثل المدفوعات النقدية بهدف الحصول على الخدمات أو الأصول المختلفة ".[3]

الفرع الثالث: الفرق بين النفقة العامة ونفقة الشخص الطبيعي.

كما إتضح لدينا من تعريف للنفقة العامة بأنها مبلغ يصرف من خزينة الدولة عبر الحكومة نفسها وفق المفوض بذلك لتحقيق نفع عام أما نفقة الشخص الطبيعي فكما هو معلوم هو شخص كان إعتباري أو عادي غير الدولة فهو ينفق حسب هواه ومعتقداته ورغباته وميوله ولا يهدف من وراء ذلك الإنفاق إلى تحقيق مصلحة عامة أو نفع عام بل يهدف لنفع خاص به أو غيره وإن حقق نفعاً عاما لم يكن يقصده كما أن هذا الإنفاق يستوي أن يكون مبلغاً نقدياً من المال أو كان مالاً عينياً ومن ثم فلا معقب على ما ينفقه إن كان مشروعاً ولم يكن فاقداً للأهلية .

الفرع الرابع: تعريف القانون للنفقة العامة

عرفت المادة الأولى من القرار الوزاري رقم 118 / 2008 بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون المالي الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 47 / 98 على أن " المصروفات الحكومية: هي المبالغ التي تنفق من قبل الوحدة الحكومية لمباشرة الاختصاصات المقررة لها، وبقصد تحقيق المنفعة العامة، وبمراعاة القوانين والمراسيم السلطانية واللوائح والقرارات والنظم المعمول بها، والعقود المبرمة في هذا الشأن، والاعتمادات المدرجة بميزانية الوحدة الحكومية." ومن ثم فإن مفاد ذلك أن النفقات العامة وفق القانون العماني هي عبارة عن مبالغ مالية يتم إنفاقها من الوحدات الحكومية عبر الشخص المفوض لذلك، والهدف من الإنفاق العام هو تحقيق المصلحة العامة أو النفع العام للدولة وذلك وفق القانون واللوائح والقرارات المعمول بها والعقود المبرمة وفق ذلك، ومن ثم فإن المشرع العماني كغيره من التشريعات أورد عناصر النفقة الخمسة التي سيأتي شرحها لاحقاً.

الفرع الخامس: قانونية النفقة العامة.

في هذا المقام يجب أن نعلم بأنه لا نفقة بدون تشريع أو قانون يجيزها كما لايمكن للجهات الحكومة أن تبرم العقود خارج الإعتمادات المالية المرصودة وفق موازناتها السنوية وبالتالي فإن النفقات العامة منظمة بإطار قانوني ولا تتم عبر أهواء المفوضين بالإنفاق إلا أنه قد توجد تجاوزات مقصودة لتحقيق نفع خاص أو غير مقصودة وهي التي تتم عبر الإهمال وكل ذلك تم تنظيمة في القانون العماني المالي والذي جاء فيه وفي اللائحة التنفيذية الخاصة به بصلاحيات ومسؤوليات وسلطات الآمر بالإنفاق أو المفوض بالإنفاق العام وكذلك جاء بقواعد منظمة للرقابة على تنفيذ الميزانية العامة وما يعتبر مخالفة مالية حيث وردت في المادة (41) من القانون المالي الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 47 / 98 والإختصاص المتعلق بالمساءلة الإدارية في حال التجاوزات والمخالفات المالية، كما ورد في المادة (11) من قانون الجزاء العماني الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 7 / 2018 على أنه " يقصد بالأموال العامة في تطبيق أحكام هذا القانون ما يكون كله أو بعضه مملوكاً لإحدى الجهات الآتية أو خاضعاً لإشرافها أو لإدارتها: (أ) الدولة أو وحدات الجهاز الإداري بها (ب) الشركات المملوكة بالكامل للحكومة أو التي تساهم في رأس مالها بنسبة تزيد على (40%) أربعين في المائة (ج) أي جهة أخرى ينص القانون على اعتبار أموالها أموالاً عامة" وجاء في الفصل الثالث منه العقوبات

2. بوخاري، 2021، ص 110-119.

المتعلقة بتجاوز الموظفين حدود وظائفهم والتقصير في أداء واجباتهم وكذلك جاء في الفصل الرابع ما يعاقب على الاختلاس والإضرار بالمال العام وكل تلك المواد ماهي إلا حماية جزائية أخرى بخلاف الجانب الإداري نظراً لقداسة المال العام وهذا ما أكده النظام الأساسي لسلطنة عمان الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 6 / 2021 وفق ما جاء في المبادئ الاقتصادية منه وما جاء في الفصل السابع منه والمتعلق بالشؤون المالية.

المطلب الثاني: عناصر النفقة العامة.

إن للنفقة عامة عناصر حسب ما مر علينا من تعاريف ومفاهيم لها، وفق الفقه والقانون وسنوجزها حسب الآتي للنتقل بعدها للشق الثاني من هذا البحث والمتعلق بأثرها على الاستقرار الاقتصادي.

الفرع الأول: هي مبلغ من المال.

حسب ما اتضح للباحث بأن النفقة العامة عبارة عن مبلغ من المال أي هي مبلغ نقدي أي لها الخاصية النقدية حيث " يطلق أساتذة الفكر المالي التقليدي والحديث الصفة النقدية على النفقة العامة، على اعتبار أن الاقتصاديات الحديثة هي اقتصاديات نقدية وليست عينية، .... وذلك نظراً لاعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية ومالية، وتجنباً لمشاكل الإنفاق العيني وتحقيق لمبادئ العدالة والمساواة في الإستفادة من النفقات العمومية وفي تحمل الأعباء العامة هذا فضلاً عن صعوبة إجراء الرقابة الإدارية والبرلمانية على الإنفاق العيني وكذا صعوبة تحديده "[4].

كما أنه " تتخذ النفقة العامة التي تقوم بها الدولة أو تنظيماتها الإدارية الشكل النقدي كثمن لما تحتاجه من منتجات وخدمات وثمناً لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشروعات الاستثمارية التي تتولى تنفيذها وكثمن للمساعدات والإعانات المختلفة سواءً كانت اقتصادية أو اجتماعية أو غيرها "[5]

الفرع الثاني: ينفقها شخص عام.

إن الصفة الثانية للنفقة عامة هي أن القائم بالإنفاق يمتاز بكونه شخص عام "كأن يكون أحد أشخاص القانون العام كالدولة أو الولاية أو الوزارة أو المحافظة أو المدينة أو القرية أو الهيئة العامة وغيرها من أشخاص القانون العام، وأن تقوم بالإنفاق بصفتها السيادية"[6]

الفرع الثالث: تخرج من خزينة الدولة.

إن الوعاء الطبيعي للنفقة العامة هي خزينة الدولة وأن تلك الخزينة لا يقصد بها حديثاً خزنة ملموسة بقدر ما يقصد بها الحسابات البنكية والحساب الرئيسي للدولة والتي تديرها الوزارات المختصة بهذا الشأن خاصة وزارة المالية، كما أن هنالك حسابات بنكية للوزارات المختلفة ترتبط بحساب وزارة المالية كونها تصب في وعاء واحد والأمر يعود للتوجهات السياسية في كل دولة وآلية حفظ المال والجهات المختصة به حسب ما ينظمه البنك المركزي للدول في هذا الشأن، وبالتالي فإن الجهات الحكومية كغيرها من المؤسسات والأفراد تقوم بفتح حسابات لدى البنوك المحلية وذلك لتنظيم العملية المالية للصرف وتتبعها.

1. مرجع سابق.

(5) . حمازة، ودراجي، 2021، ص 10

(6) . مرجع سابق.

الفرع الرابع: تبررها الحاجة العامة.

يتعين أن تكون الحاجة العامة هي المبرر للإنفاق العام أي أن "تستخدم النفقة العامة من أجل إشباع حاجة عامة ويتسع مفهوم النفع العام ليشمل حاجات إجتماعية تهدف لتقليل الفجوة في توزيع الدخل بين الأغنياء والفقراء من خلال تقديم بعض الإعانات وكذلك حاجات جديرة بالإشباع كسلع وخدمات والحاجة إلى سداد الدين العام ".[7]

الفرع الخامس: لتحقيق أهداف الدولة.

العنصر الأخير للنفقة العامة ما هو إلا إنعكاس للعناصر السابقة وتحقيقاً لها حيث كما علمنا أن الهدف الأسمى والرئيسي للنفقة العامة هو إشباع حاجات المجتمع العامة "إذ أن تحمل الأعباء العامة والنفقات العامة هما وجهان لعملة واحدة ومنه لا يعقل أن نجعل النفقة لغرض منفعة أو مصلحة خاصة بفئة معينة حتى يتم إحترام مبدأ العدالة والمساواة في تحمل الأعباء العامة".[8] وبالتالي يتحقق بذلك النفع العام والمصلحة العامة وكل ذلك يؤدي بلاشك إلى تحقيق أهداف الدولة من استقرارها الاقتصادي ورخائها ونموها وإزدهارها فهي لا تنفق لمصلحة فرد دون غيره بل تكفل العدالة والمساواة بين الشعب حسب الأسس والقوانين تحقيقاً لأهدافها من الإنفاق، الإجتماعية والعسكرية والسياسية والمالية والاقتصادية والأمنية والإدارية وغيرها من أجل هدف أساسي واحد وهو العبور بالدولة للاستقرار المنشود وذلك ما سيأتي في المبحث الثاني حول آثار تلك النفقات على الاستقرار الاقتصادي.

المبحث الثاني: آثار النفقات العامة على الاستقرار الاقتصادي

بعد أن تعرفنا على مفهوم وقانونية النفقات العامة وعناصرها نأتي الآن للمحطة الثانية في هذا البحث وهي آثار النفقات العامة على الاستقرار الاقتصادي وبذلك يتحتم علينا أن نتعرف في بداية الأمر على أسباب إزدياد وتضخم النفقات العامة كمطلب أول للنتقل بعدها في المطلب الثاني لبحث ودراسة آثار الإنفاق العام على الاستقرار الاقتصادي، وفي المطلب الثالث سيتناول الباحث حجم الإنفاق العام في سلطنة عمان خلال الخطة الخمسية التاسعة 2016 -2020م "عينة لدراسة تطبيقية تحليلية".

المطلب الأول: أسباب تضخم وإزدياد النفقات العامة.

لقد فرضت الأوضاع الحديثة للدول إلى إزدياد وتنامي للنفقات العامة لمواكبة التطورات الراهنة لاسيما ما تؤكده القاعدة المالية من أن "عبء الموازنة مستقر لا يخفف" أي يتعين على الدول في موازناتها أن تزدهر لا أن تتراجع لكي تضمن استقرارها الاقتصادي وبذلك سنخصص هذا المطلب للحديث عن خمسة أسباب في خمس فروع والمؤدية إلى إزدياد حجم النفقات العامة.

الفرع الأول: أسباب اقتصادية.

إن رغبة الدول في مواكبة الاقتصاديات العالمية وعدم تخلفها هو السبب المباشر لإزدياد النفقات العامة كجانب من المسببات الاقتصادية حيث أن "ارتفاع الأسعار المحلية والعالمية للسلع المستوردة الهامة وزيادة متطلبات الدين العام المحلي والأجنبي، وتخفيض سعر الصرف، وحاجة البنية الأساسية إلى التجديد والدعم، وضعف المدخرات الخاصة المحلية بالمقارنة باحتياجات الاستثمار أو ما يعرف باتساع الفجوة التمويلية ".[9] كل ذلك بلا شك

(7) . مرجع سابق.

(8) . خصاونة، 2010 ص 96-114.

1. عبدالعظيم، 1985، ص19

يمثل أسباباً اقتصادية على الدول تؤدي إلى زيادة الإنفاق، بذلك فإن تدخل الدولة في توجيه الاقتصاد من خلال إنفاق مبالغ نقدية لتشجيع المشاريع الصناعية والزراعية والسياحية والعقارية وغيرها وكذلك ما تمنحه للقطاعات الاقتصادية من إعانات ومساعدات وهبات لتحفيزها للقيام بإنشاء بعض من الصناعات التي تعتقد بأنها بحاجة لها أو فتح أسواق عالمية لمنتوجاتها الأمر الذي يؤدي إلى إنفاق مبالغ مالية كبيرة وضخمة وكذلك عندما تأخذ الدولة على عاتقها أمر التنمية بشكل عام من حيث وضع الخطط الاقتصادية وتنفيذ مشاريع صناعية وزراعية واستثمار الثروات الطبيعية فكل ذلك يتطلب إنفاق ضخم وبالتالي زيادة للنفقات.

أخيراً تزيد نفقات الدولة عندما تعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والقضاء على الآثار السلبية الناجمة عن الدورات الاقتصادية فتنفق الدولة مبالغ ضخمة من أجل مواجهة الركود والكساد الاقتصادي وذلك من أجل رفع الطلب العام على السلع والخدمات والتأثير على زيادة حجم الاستثمارات وإعادة السوق إلى حالة التوازن.

الفرع الثاني: أسباب إجتماعية.

إن الدول لن تقوم وتزدهر بدون شعوبها وبالتالي فإن الشعب هو أساس التنمية في الدولة وأن الشعب تربطه جوانب إجتماعية مع الحكومة تؤدي إلى قيام الدول بالإنفاق العام لهذه الأسباب، حيث أن أهم هذه الأسباب هي "تطور مفهوم الخدمات العامة التي تقوم بها الدولة حيث أن الدولة الحديثة تقوم بخدمات لم تكن تقوم بها الدول في السابق، لأن دور الدولة في الماضي يقتصر على تقديم خدمات الدفاع الخارجي والأمن الداخلي والقضاء لإقامة العدل بين الناس أما في الوقت الحاضر فبجانب تلك الخدمات فهي تقوم بخدمة التعليم والصحة والكهرباء والنقل والمياه والصرف الصحي ومشاريع أخرى متعلقة بالثروات الطبيعية، كذلك تطور الوعي الإجتماعي لدى الشعوب وبذلك تكاثرت حاجات المواطنين وتنوعت، وما كان يعد في الماضي من الحاجات الكمالية أصبح اليوم من الحاجات الضرورية وبالتالي فأصبحت المدن والقرى بحاجة للخدمات المختلفة على حدٍ سواء، وكذلك إنتشار الثقافة والوعي لدى الأفراد جعلهم يطالبون بحقوقهم الحالية والمستقبلية من زيادة دخولهم وتأمينهم ضد البطالة والمرض والعجز وغيرها "[10] كل تلك الاسباب فرضت على الدول أن تزيد من إنفاقها لضمان استقرارها الإجتماعي واستقرار شعبها وشعورهم بأن الدول وجدت من أجلهم، ومن ثم فإن "من أهم الأسباب التي تؤدي إلى زيادة النفقات العامة للدولة كل عام ما هو اجتماعي الطابع وذلك مثل زيادة السكان، والحاجة إلى حفظ التوازن الاجتماعي ورفع المعاناة عن محدودي الدخل من الموظفين وأصحاب المعاشات والفقراء بصفة عامة، والتوسع في الخدمات الاجتماعية والصحية والثقافية ...الخ"[11]

الفرع الثالث: أسباب إدارية.

في ظل دولة المؤسسات والقانون فإن ذلك يتطلب على الدول إنشاء وحدات حكومية ووزارات وهيئات من أجل تقديم خدماتها للجمهور والوصل لأهداف الدولة وكل تلك الوحدات تتطلب موازنات واعتمادات مالية ضخمة لتؤدي الغرض من إنشائها حيث لابد من بناء أو استئجار عقارات لها ومنقولات لإنجاز أعمالها وتوظيف كوادر من المتخصصين لتسييرها كما أن في حالة إستحداث أي وحدة أو تنظيم إداري سيترتب على الدولة تحديد اعتمادات مالية لها تتناسب وحجمها وما تقدمه من أعمال والقائمين عليها من موظفين وعاملين وما سيستحقونه من أجور

1. وزارة المالية بسلطنة عمان، 2022 "النفقات العامة"
https://www.mof.gov.om/FinancialPublications
2. مرجع سابق

وامتيازات وما في عهدتها من آليات ومباني يتطلب صيانتها وغيرها، كل ذلك سيؤدي بلا شك إلى إزدياد حجم النفقات العامة على الدولة، خاصة كلما زاد تدخلها في الحياة العامة وما يطلبه التطور من مواكبة وتقدم.

الفرع الرابع: أسباب مالية.

إن كان المال هو أساس التنمية والازدهار وهو محرك التنمية، فلا شك بأنه أيضاً سبباً نحو زيادة الإنفاق العام "حيث أن سهولة الإقتراض وما تقوم به الدول نحو اللجوء للإقتراض لسداد أي عجز في موازناتها أو للقيام بالمشاريع الخدمية والإستثمارية من خلال سياسة طرح أسهم للإكتتاب العام للجمهور أو اللجوء للقروض الداخلية والخارجية فقد ترتب على ذلك زيادة في حجم النفقات العامة وكذلك هو الحال عندما يوجد فائض في الإيرادات العامة فذلك يشجع الحكومة على التوسع في الإنفاق العام سواءً بزيادة الخدمات أو تحسينها".[12] وبلاشك فإن تلك الزيادة تتضح من خلال ما ستقوم به الدول من سداد لأصل القرض وما ترتب عليه من فوائد في الغالب تكون فوائد ضخمة جداً خاصة إذا كان اقتراض خارجي حيث أن "تزايد أعباء الدين العام المحلي والخارجي كتفسير للنمو الذي حدث في النفقات العامة في غالبية البلاد النامية فمن المعلوم أن أعباء خدمة هذا الدين تظهر في الموازنة العامة ،فالفوائد المستحقة على الديون الداخلية والخارجية تحسب عادة ضمن المصروفات الجارية، بينما تظهر مدفوعات أقساط الديون في التحويلات الرأسمالية، في ضوء تفاقم الدين العام الداخلي من جراء طرح المزيد من أذونات الخزينة والسندات الحكومية، وفي ضوء إغراق كثير من هذه البلدان في الاستدانة الخارجية، واللجوء إلى سياسة التمويل بالعجز أي عودة الدول إلى إنتهاج سياسة التمويل بالعجز كأداة من أدوات تمويل التنمية، بمعنى أن تلجأ الدولة إلى الإصدار النقدي الجديد، حيث ينتج عن هذه السياسة زيادة الأسعار وارتفاع معدلات التضخم وبالتالي وقوع الدولة في عجز الموازنة العامة ".[13]

الفرع الخامس: أسباب سياسية

إن إنتشار المبادئ الديموقراطية وما يتبعها من إنفاق عام في إنشاء المجالس النيابية وتحديد المخصصات المالية للأعضاء وامتيازاتهم وما يسفر عن العملية الإنتخابية بعد ذلك من مطالبات العضو لمن أنتخبه كل ذلك ينتج عنه زيادة في الإنفاق بالإضافة إلى إزدياد نفقات التمثيل الخارجي للدولة عبر ممثليها في مختلف الجوانب والمجالات وتزايد الإنفاق العام في الجوانب الأمنية والعسكرية وما فرضه التقدم التكنولوجي والتقني من إنفاق ضخم لمواكبة أحدث الأنظمة والأسلحة الأمنية حيث " أضحت النفقات العامة أداة مالية تلعب أدواراً مهماً ومتنوعة في حياة الدولة بمختلف جوانبها السياسية والاقتصادية والإجتماعية وغيرها، وهنا لا يقتصر دورها على النطاق الداخلي للدولة بل يتعداه إلى النطاق الخارجي وذلك عبر أدائها لواجباتها والتزاماتها المالية التي يستلزم الانتماء للمجتمع الدولي والإنساني".[14] وحيث أن الإنفاق العسكري والتبرعات الحكومية لضحايا الحروب والمجاعات ذات الطابع السياسي في الداخل والخارج واستثمارات الدفاع والأمن والعدالة كلها تتطلب زيادة في الإنفاق حيث أنه "لم يعد دور القوات المسلحة مقتصراً على الدفاع عن الوطن ضد أعدائه بل لقد أصبحت تشارك في مشروعات التنمية وتجديد البنية الأساسية".[15]

1. وزارة العدل والشؤون القانونية بسلطنة عمان، 2021 "النظام الأساسي لسلطنة عمان رقم 2021/6" https://www.mjla.gov.om/legislation/gazettes
2. مرجع سابق.
1. السعدونى، 2020، ص 180
2. وزارة العدل والشؤون القانونية بسلطنة عمان، 2008 "اللائحة التنفيذية للقانون المالي رقم 2008/118" https://www.mjla.gov.om/legislation/gazettes

أخيراً فقد "يعتبر النمو الاقتصادي من بين الأهداف الأساسية التي تسعى إلى تحقيقها معظم الدول، أياً كان نظامها الاقتصادي" حيث تقترح النظريات الاقتصادية أن أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي طويل الأجل يتوقف على طبيعة ذلك الإنفاق أو القطاع الموجه إليه".[16] وبهذه التوطئة يمكن أن ننتقل للمطلب الثاني لدراسة آثار الإنفاق العام على الاستقرار أو النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: آثار الإنفاق العام على الاستقرار الاقتصادي.

إن للإنفاق العام أثر على الاستقرار الاقتصادي من عدة جوانب لاسيما عندما يصل الأمر إلى عجز في الموازنات العامة نظراً لعدم التخطيط السليم للإنفاق العام وما يتبعه من نفقات غير موجهة بطريقة سليمة أو لفساد المفوضين بالإنفاق وبالتالي فإن الدول تعرض نفسها لمخاطر عدم استقرارها اقتصادياً وقد يصل الأمر لأبعد من ذلك في تهديد وجودها وسنبحث تلك الآثار في الفروع الآتية.

الفرع الأول: أثر إزدياد الإنفاق العام على الاستقرار الاقتصادي.

قد تقوم الدول بالإنفاق الضخم وفق خطط مدروسة تصل لنتائج وآثار حميدة على الاستقرار الاقتصادي أو أن تقوم بالإنفاق في أمور لا تزيدها إلا إرهاقاً في ماليتها أو عجزاً في موازنتها حيث أنها قد تنفق " إنفاق عام مظهري حيث يرجع نمو الإنفاق العام في البلاد النامية أيضاً إلى الإنفاق الحكومي المظهري غير الرشيد الذي يفترس موارد مالية عامة لا يستهان بها على إقامة مباني حكومية فاخرة ومطارات ضخمة، وإقامة المهرجانات التي تستهلك الملايين دون أية نتائج تذكر، أو تفشي حالات الفساد الحكومي مما يؤدي إلى ضياع الكثير من مبالغ الإنفاق العام وانخفاض كفاءة تنفيذ المشاريع والمبالغ المنفقة بشكل لا يضمن سلامة التنفيذ وقد يرافق ذلك تردي منظومة القيم الأخلاقية وانتشار قيم الكسب السريع والسهل مما يؤدي إلى رفع تكاليف الاستثمارات العامة ".[17] ، ويتمثل أثر إزدياد النفقات العامة من حيث الاستقرار الاقتصادي في نتائج وآثار سلبية وأخرى إيجابية، أما عن الآثار السلبية هو أن زيادة النفقات العامة في الموازنة العامة لايتناسب مع الإيرادات العادية حيث أن الدول تلجأ للإقتراض بنوعيه لسد عجز الموازنة فتتزايد النفقات سنوياً دون الإيرادات وبالتالي فإن ذلك يؤدي سلباً بالإضرار باستقرار الاقتصاد في نهاية المطاف عندما لا تنتهج الدول نهج إستثماري لتلك القروض بل تصرفها في جوانب لا تخدمها مستقبلاً وتبقى الدولة رهينة لتلك القروض وما صاحبها من ضغوط تضخمية وعجز دائم، أما عن الآثار الإيجابية فتتمثل في ظهور مدن ومجتمعات عمرانية جديدة وتحسب أداء بعض مرافق الخدمات العامة وارتفاع كفاءة القوات المسلحة حيث أنه يجب "أن يكون الإنفاق العام في حدود الدخل القومي، ولا يسمح بتجاوزه في الظروف العادية مهما كانت الأسباب".[18]

الفرع الثاني: أثر تدخل الدول في الحياة الاقتصادية.

عندما تركت الدول دورها المحصور كراعية وتدخلت في الحياة الاقتصادية لتصبح تاجرة أو استثمارية أي انتقالها من دولة حارسة تتركز مهمتها في توفير الأمن الداخلي والدفاع الخارجي وبسط العدالة بين الناس من خلال القضاء إلى دولة متدخلة تقدم مع تلك المهام الأساسية خدمات أخرى لا تقتصر على الخدمات الأساسية من صحة وتعليم بل شملت مختلف القطاعات من نقل واتصالات وبريد وهاتف ومنتزهات ومشروعات تجارية ضخمة لايمكن للأفراد بمفردهم القيام بها وبالتالي فإن تدخل الدول في الحياة الاقتصادية لتحقيق أهدافها المختلفة كانت سياسية

3. بن سماعين، 2020، ص 686

1. حمازة، ودراجي، 2021، ص 12

(18) . مرجع سابق.

أو إجتماعية أو اقتصادية فقد أثر ذلك في زيادة الرفاه الاقتصادي فيها وفي تطور شعوبها وإزدياد متوسط دخل الفرد فيها حيث أن تدخلها أثر في توزيع الدخل القومي " إذ ينشد علم المالية العامة والمهتمين بهذا المجال العدالة في توزيع الدخل القومي، ويمثل التوزيع أحد الأدوار التي تؤديها الموازنة العامة للدولة، ويتم عبر النفقات العامة، فبعد حصول الدولة على الإيرادات العامة تعمل على توزيعها الوجهة التي تحددها الخطة الاقتصادية القومية، ومنها تنفيذ الاستثمارات والخدمات القومية وتوزيع الدخل القومي".[19] أي نفهم من ذلك أن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وما يتبعها من تحديد لوجهات النفقات العامة في المشاريع الإستثمارية سيؤثر زيادة ونقصان في توزيع الدخل القومي وكذلك غيرها من الآثار السلبية والإيجابية على حدٍ سواء بالنسبة للفرد والمجتمع والدولة نفسها حسب ما تنتهجه من سياسات اقتصادية في هذا الجانب.

الفرع الثالث: أثر مقدرة الدول على الإنفاق ومحافظتها على استقرارها الاقتصادي.

إن الإنفاق العام هو المحرك الاقتصادي لكل دولة حيث أنه لا يتصور أن تتمتع الدول بإيرادات دون أن توجهها وتنفقها في خدمة البشرية بشكل عام حيث لا يوجد مفهوم الإدخار لدى الدول بعكس الأفراد وذلك لا يتعارض مع ما تملكه من احتياطيات، كما أن الدول التي تملك قدرة على الإنفاق تنمو وتزدهر اقتصادياً وفق ما تقوم به من مشاريع في مختلف الإتجاهات والمجالات سواءً كانت اقتصادية أو سياحية أو رياضية أو اجتماعية أو غيرها، أما إن كانت الدول فقيرة لا تملك إيرادات كافية لتقديم الخدمات الأساسية فهي بكل تأكيد معرضة لعدم الاستقرار الاقتصادي فهي لم تصل لنموها اقتصادياً بل هدفها المحافظة فقط على استقرارها الاقتصادي بما تملكه من إيرادات محدودة، كما أن بعض الدول وإن كانت لا تملك ثروات طبيعية إلا أنها تملك عقلية وخبرة إستثمارية هائلة تستثمر في مواردها البشرية التي حققت معها إزدهاراً اقتصادياً وتقدمها على مستوى العالم، والمؤسف هنا هو لجوء الدولة للإقتراض المحلي أو الخارجي الأمر الذي يؤدي بها إلى العجز في سداد القروض وما رتبته من فوائد وبالتالي تصبح دولة لا تملك سيادتها الاقتصادية وقد يتعدى الأمر إلى جوانب توجيه سياسي ضمن تلك الدول عبر الجهات المقرضة أو الإستيلاء على أجزاء من أراضيها وبالتالي فلا هي في استقرار اقتصادي ولا في استقرار سياسي، نتيجة سوء إدارة شؤونها المالية والاقتصادية.

الفرع الرابع: مخاطر اللجوء للاقتراض على الدول في استقرارها الاقتصادي

إن أعباء الدين العام من أقساط وفوائد الديون المحلية والأجنبية والتي تسعى الدول إلى سدادها في مواعيدها المستحقة لها مخاطر على الدول وأثر على استقرارها الاقتصادي حيث أن عدم سدادها في المواعيد المستحقة تهدد سمعتها الدولية في أسواق المال العالمية ومؤسسات التمويل الدولية وأثرها على تقويض الثقة في الاقتصاد المحلي لاسيما ما يترتب عليه من خسائر ضخمة على الدول في حال عدم توجيه القرض التوجيه الأمثل في الجوانب الإستثمارية، وذلك يدق ناقوس الخطر للدولة التي لا تسير بخطوات مدروسة، لذا يتعين على الدول عدم اللجوء إلى الإقتراض إلا في حالات إستثنائية ضيقة جداً وإذا ما لجأت لهذا الطريق في الظروف العادية يجب عندها أن توجه تلك القروض في مشاريع إستثمارية لتبقى بعد ذلك منبع يدر على الدولة بعد سداد القرض.

وعلى الصعيد المحلي فهناك مقال نشر في 7 يوليو 2022 "عبر الوصال مفاده "سينخفض حجم الدين العام لسلطنة عمان بنهاية شهر يوليو الجاري ليبلغ 18.6 مليار ريال عُماني مقارنة بالمسجل نهاية عام 2021م والبالغ نحو 20.8 مليار ريال عُماني" وستُسدد سلطنة عُمان قرضاً تمويلياً بقيمة 512 مليون ريال عُماني مرتفع الكلفة خلال

1. وزارة العدل والشؤون القانونية بسلطنة عمان، 1998 "القانون المالي رقم 1998/47" https://www.mjla.gov.om/legislation/gazettes

الشهر الجاري قبل موعد استحقاقه، وتمكنت حكومة سلطنة عُمان من إعادة شراء بعض السندات الدولية قبل موعد استحقاقها من خلال عقد مزاد الأول من نوعه في المنطقة بقيمة تقدر بنحو 269 مليون ريال عُماني وبأقل من القيمة الإسمية لهذه السندات حين طرحها. وأكدت وزارة المالية بتحقيق وفورات من الفوائد المستقبلية (خدمة الدين) على القروض والسندات التي تم سدادها قبل موعد استحقاقها بقيمة تقدر بحوالي 127 مليون ريال عُماني".[20] وهذا مؤشر إيجابي في سبيل معالجة الدين العام.

الفرع الخامس: الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة.

إن الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العمومية تشمل "أثر النفقات العمومية على حجم الإنتاج الوطني حيث تساهم جميع الموارد المتاحة البشرية منها أو المادية في توليد مكونات الناتج الوطني الإجمالي ومن خلال انتمائها لمختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية المكونة لهذا الناتج وكذلك آثار النفقات العمومية على الاستهلاك وذلك من خلال نفقات الاستهلاك الحكومي أو العامل ومن خلال النفقات التي توزعها الدولة على الأفراد في صورة مرتبات أو أجور تخصص نسبة كبيرة منها لإشباع الحاجات الاستهلاكية من السلع والخدمات وآثار النفقات العمومية على نمط توزيع الدخل الوطني".[21]

بلا شك بأن كل تلك النفقات العامة تؤثر على الاستقرار الاقتصادي للدول وما تنتهجه من سياسات مالية واقتصادية.

المطلب الثالث: حجم الإنفاق العام في سلطنة عمان خلال الخطة الخمسية التاسعة 2016 -2020م "عينة لدراسة تطبيقية تحليلية".

إن المتتبع للموازنات العامة في أي دولة يلاحظ بأن الدور الذي تلعبه الدولة يعتبر عاملاً حاسماً ومؤثراً في تحديد حجم النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومهما يكن دور الدولة، فإن حجم النفقات العامة في تزايد مستمر سنوياً، وأن حجم النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة، وهذه الظاهرة تؤكد المشكلة الاقتصادية، التي تتمحور حول أن الحاجات العامة دائماً أكبر من الإيرادات العامة، وهذا ما يظهر واضحاً في الخطة الخمسية التاسعة "بموازناتها الخمسة" في سلطنة عمان.

النفقات العمة بالخطة الخمسية التاسعة في سلطنة عمان 2016م-2020م

مليون ريال عماني، مخطط

السنة	النفقات العامة
2016	11900
2017	11700
2018	12500
2019	12900
2020	13200

(22)

من خلال الجدول أعلاه الذي يوضح حجم النفقات العامة المخططة لسنوات الخمسة من عمر الخطة الخمسية التاسعة، يلاحظ بأن النفقات العامة في تزايد مستمر عاماً بعد عام، بإستثناء عام 2017 الذي يوضح بأن

1 . وزارة المالية بسلطنة عمان، الدين العام (2021) https://www.mof.gov.om/FinancialPublications

(21) . قاسمي، وسلامى، 2016، ص 7 -8.

(22) . وزارة المالية بسلطنة عمان 2016-2020، https://www.mof.gov.om/FinancialPublications

هناك تراجع عن العام السابق له بواقع (200) مليون ريال عماني، وهذا التراجع يعزى إلى خطة سلطنة عمان نحو تقليص فجوة الدين العام، إلا أنه في الأعوام التي تلتها وهي 2018 ، 2019 ، 2020 يلاحظ بأن وتيرة التزايد في النفقات العامة رجعت وبصورة أقوى مما هو قبل وهذا يدل على أن حجم الخدمات العامة الملقاة على عاتق الدولة أصبحت أكبر من سابقه.

مليون ريال عماني، فعلي

أوجه الإنفاق العام	خطة التنمية الخمسية التاسعة					إجمالي فترة الخطة
	2016	2017	2018	2019	2020	
جملة المصروفات الجارية	8700	9060	9640	10065	10385	47850
جملة المصروفات الإستثمارية	2650	3050	3100	3245	3095	15140
جملة المساهمات والنفقات الأخرى	550	590	560	590	620	2910
أجمالي الإنفاق العام	11900	12700	13300	13900	14100	65900

(23).

إن النفقات العامة في سلطنة عمان تأخذ عدة أوجه، بناءاً على منهجها المالي الذي يأخذ بالبعدين الاقتصادي والإداري، حيث تتمثل في المصروفات الجارية والمصروفات الإستثمارية، بالإضافة إلى المساهمات والنفقات الأخرى، وهذا يعني لكل وحدة حكومية ذات إستقلال مالي وإداري تأخذ حصتها من النفقات العامة سواءً كانت جارية أم إستثمارية.

من هنا يتضح بأن سنوات الخطة كلها مرت بمرحلة عجز من حيث المخطط والفعلي بإستثناء السنة الأولى 2016 حيث تساوت النفقات المخططة مع النفقات الفعلية، وهذا يعزى إلى أن وتيرة النفقات العامة في إتجاه الصعود دائماً، ففي عام 2017 المخطط لنفقات العامة (11700) مليون ريال عماني في حين الفعلي (12700) مليون ريال عماني، أي نسبة عجز بواقع (1000) مليون ريال عماني، أما عام 2018 المخطط (12500) مليون ريال عماني، في حين الفعلي (13300) مليون ريال عماني، أي نسبة عجز (800) مليون ريال عمان، وفي عام 2019 المخطط (12900) مليون ريال عماني، والفعلي (13900) مليون ريال عماني، أي نسبة عجز بقيمة (1000) مليون ريال عماني، وأخيراً عام 2020 المخطط (13200) مليون ريال عماني، والفعلي (14100) مليون ريال عماني، نسبة العجز (900) مليون ريال عماني، من خلال هذا التحليل للنفقات العامة في الخطة الخمسية التاسعة يتضح بأن إجمالي العجز يساوي (3700) مليون ريال عماني.

تجدر الإشارة إلى أن الخطة الخمسية التاسعة قد استهدفت تحقيق معدل نمو حقيقي في حدود (2.8) بالمائة في المتوسط، من جانب آخر، فقد تم خلال تنفيذ الخطة مراعاة الاستمرار في تحفيز الاقتصاد الوطني من خلال مواصلة توسيع مشاركة القطاع الخاص، والحفاظ على مستويات الإنفاق الاستثماري في القطاعات المنتجة، وتوفير الدعم اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتمثل في تقديم القروض التنموية المقدمة من قبل صندوق الرفد وبنك التنمية العُماني.(24)

صاحب تنفيذ الخطة الخمسية التاسعة، بأن الأوضاع الاقتصادية العالمية مليئة بالضبابية وعدم الوضوح، كما أن مستقبل النفط كسلعة ذات أهمية استراتيجية يواجه تحديات، نتيجة للتقدم الهائل في بدائل الطاقة، الأمر الذي يستدعي الإسراع في تقليل الإعتماد على النفط في الميزانية العامة للدولة وبذل المزيد من الجهد في تنويع مصادر

(23). الأمانة العامة بالمجلس الأعلى للتخطيط بسلطنة عمان، 2020 "موجز الخطة الخمسية التاسعة 2016-2020" https://www.economy.gov.om/PDF/%D9%83%D8%AA%D9%8A%D8%A8%20%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B7%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A7%D8%B3%D8%B9%D9%87%202016-2020.pdf

(24). وزارة المالية، 2020، https://omaninfo.om/topics/85/show/299963

الدخل الوطني وتنويع الموارد المالية غير النفطية، ورغم التحسن الذي شهدته أسواق النفط خلال عام 2019م، إلا أن التقلبات التي تشهدها هذه الأسواق تمثل تحدياً للميزانية العامة للدولة، حيث لا تزال إيرادات النفط تمثل المورد الرئيسي للإيرادات الحكومية، وبالتالي فإن أي انخفاض في أسعار النفط سيكون له تأثير على أداء الموازنة العامة والاقتصاد الوطني بشكل عام.[25]

الخاتمة وتشتمل على النتائج والتوصيات:

بعد أن طافت بنا هذه الدراسة في مواضيعها الشيقة حول النفقات العامة وآثارها على الاستقرار الاقتصادي فقد أوصلتنا إلى نتائج هامة وأساسية وهي:

1- لا يمكن بأي حال من الأحوال تجاوز المشروعية في مسألة النفقات العامة فتعمل السلطة التشريعية على إقرار جوانب الإنفاق العام حيث يخضع الحاكم والمحكوم والسلطات الثلاث لمبدأ المشروعية في دولة القانون والمؤسسات.

2- تسعى الدول لمواكبة التطورات العالمية في مختلف المجالات وبذلك تزداد حجم النفقات سنوياً وخطورة اللجوء للإقتراض له أثر على استقرار الدول اقتصادياً قد يصل إلى تهديد وجودها في حال عدم إتباع أسس مدروسة لاستثمار تلك القروض.

3- طالمّا النظام الحاكم لم يعمل على كبح جماح رغباته في النفقات العامة، فإن الأمر ينذر بخطر من خلال العجوزات المالية التي تتولد من جراء تلك النفقات، في حين الإعتماد على مورد واحد وهو النفط، وهذا ما لاحظناه في الخطة الخمسية التاسعة.

وبذلك فقد توصل هذا البحث داخلياً في سلطنة عمان للتوصيات الآتية:

1. إشتمل قانون سلطنة عمان على نصوص قانونية وفق القانون المالي ولائحته التنفيذية وأخرى في قانون الجزاء العماني متعلقة بالنفقات العامة أدت الغرض منها في المرحلة السابقة إلا أنه يتعين تحسين تلك النصوص في أمرين الأول تغليض العقاب الجزائي ليتناسب وقدسية المال العام أما الثاني فهو إداري نحو إخضاع المسؤول عن أمر الصرف لإختبارات إحترافية للتحقق من مدى ملائمته تلافي لفساده.
2. إن تجاوز الدين العام في سلطنة عمان لأكثر من 20 مليار ريال عماني والمبرر بالظروف الاقتصادية العالمية وما صاحبها من إنهيار أسعار النفط وبعدها أزمة كوفيد 19 لاسيما من إعتماد الدولة على النفط في إيراداتها بشكل كبير وما صاحب ذلك من ترشيد في الإنفاق وفرض مزيداً من الرسوم والضرائب والاتجاه نحو سياسة سداد الدين العام فإن تلك مؤشرات إيجابية تنتهجها السياسة المالية في السلطنة بذلك نوصي بتعديل جوانب الإنفاق للقروض لتوجيهها نحو إستثمارات تعود على الموازنة العامة بالنفع مستقبلاً، ولا تصبح تلك القروض عبئاً على الجميع.

المصادر والمراجع:

أولاً- الكتب العربية:

- خصاونة، محمد، 2014 المالية العامة بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن.
- خصاونة، جهاد سعيد، 2010 المالية العامة والتشريع الضريبي بين النظرية والتطبيق العملي، الطبعة الأولى دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن.

(25). زارة المالية بسلطنة عمان، 2022، https://www.mof.gov.om/FinancialPublications

ثانياً-البحوث المنشورة:

- بوخاري، محمد، 2021 " دراسة قياسية للعلاقة بين كمية النقود والناتج الداخلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة(1970-2014)" مجلة دفاتر اقتصادية،2، ص 110-119.
- السعدونى، أحمد هادى عبد الواحد، 2020 "دور النفقات العامة في التوزيع." مجلة جامعة بابل، العلوم الإنسانية، 28، 180 – 199.
- بن سماعين، حياة، ودنيا فتاح، 2020 "النفقات العامة ضمن محددات النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية للجزائر من 1990 - 2017" مجلة معهد العلوم الاقتصادية، 23، ص 685 - 702.
- رابح، شراك، وشراك زبير، 2021 "النفقات العمومية." مجلة الميدان للدراسات الرياضية والاجتماعية والإنسانية، 4، ص 187 - 195.
- حمازة، محمد، ودراجي كريمو، 2021 "ظاهرة تزايد النفقات الحكومية: أسبابها وإجراءات ترشيدها في الجزائر خلال الفترة 2010-2018." المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، 9، ص 8-22.
- عبدالعظيم، حمدي، 1985"ظاهرة تزايد النفقات العامة: أسبابها ونتائجها" في المؤتمر العلمي السنوي العاشر للاقتصاديين المصريين: السياسة المالية في مصر 1974 -1984 القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، ص 47 -102.

ثالثاً-الأنترنت:

- وزارة المالية بسلطنة عمان، 2020 "أهم ملامح وتقديرات الميزانية العامة للدولة" https://omaninfo.om/topics/85/show/299963
- وزارة المالية بسلطنة عمان، 2022 "النفقات العامة"https://www.mof.gov.om/FinancialPublications
- وزارة العدل والشؤون القانونية بسلطنة عمان، 2021 "النظام الأساسي لسلطنة عمان رقم 2021/6" https://www.mjla.gov.om/legislation/gazettes
- وزارة العدل والشؤون القانونية بسلطنة عمان، 1998 "القانون المالي رقم 1998/47" https://www.mjla.gov.om/legislation/gazettes
- وزارة العدل والشؤون القانونية بسلطنة عمان، 2018 "قانون الجزاء العماني رقم 2018/7" https://www.mjla.gov.om/legislation/gazettes
- وزارة العدل والشؤون القانونية بسلطنة عمان، 2008 "اللائحة التنفيذية للقانون المالي رقم 2008/118" https://www.mjla.gov.om/legislation/gazettes
- الأمانة العامة بالمجلس الأعلى للتخطيط بسلطنة عمان، 2020 "موجز الخطة الخمسية التاسعة 2016-2020" https://www.economy.gov.om/PDF/%D9%83%D8%AA%D9%8A%D8%A8%20%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B7%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A7%D8%B3%D8%B9%D9%87%202016-2020.pdf